العرب
الأربعاء 2020/04/01
السنة 42 العدد 11664

أي وساطة يقوم بها السودان بين مصر وإثيوبيا

تذبذب المواقف يكشف تأرجح الخرطوم بين البعدين الأفريقي والعربي

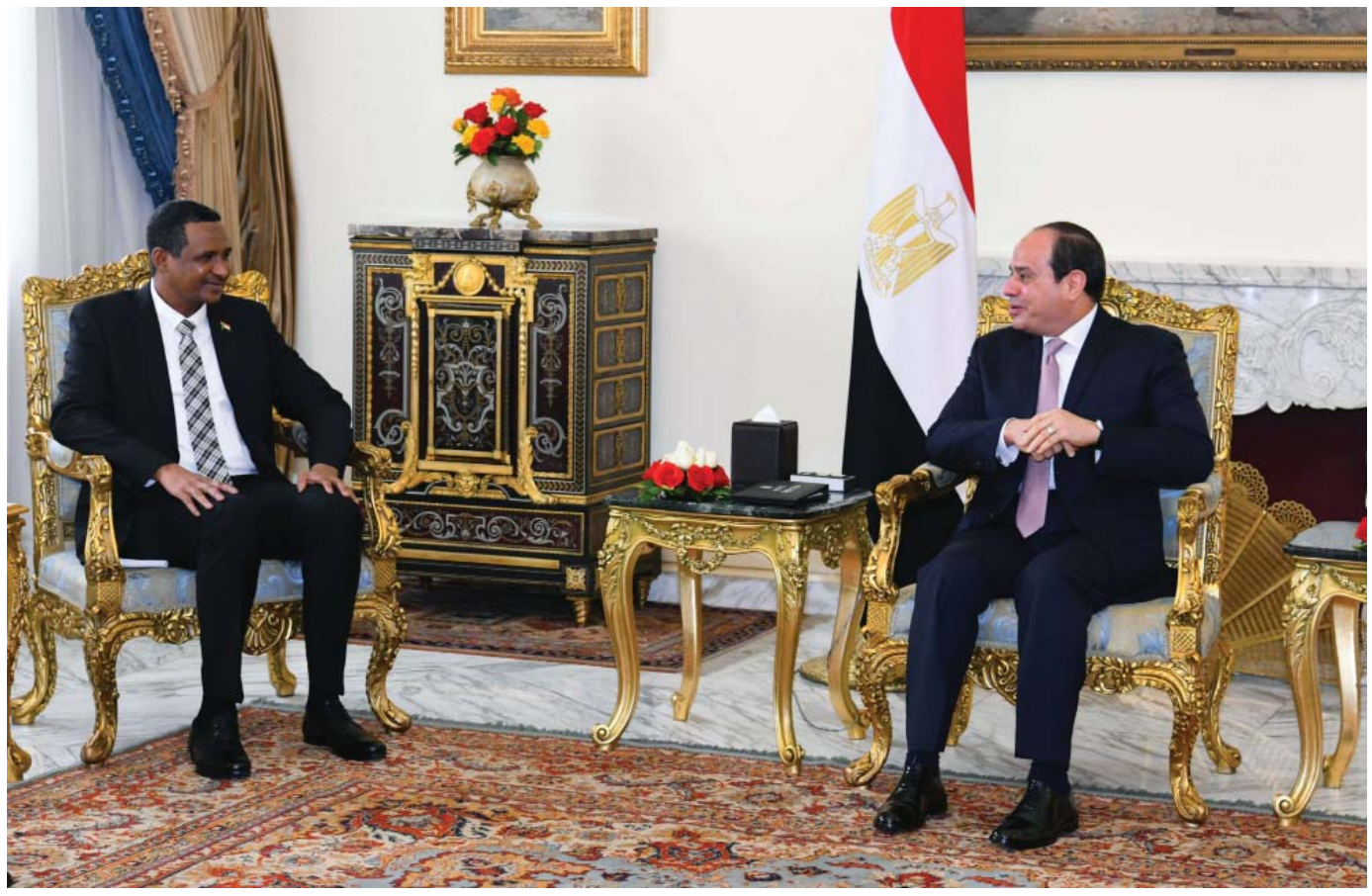

خطوة في الاتجاه الصحيح إلى ان تتضح النية

لقيت المبادرة السودانية للوساطة بين مصر وإثيوبيا بشأن أزمة سد النهضة العالقة ترحيبا مرده ما فهم من أنها خطوة تعيد ترتيب مواقف الخرطوم وعودتها لسياسة الحياد في التعامل مع الطرفين، لكن إرجاء هذه الوساطة إلى ما بعد مرور عاصفة كورونا وكذلك التعامل الباهت من الجانب المصري مع هذه الخطوة يجعلان من اقتراح الخرطوم في موضع شك كونه جاء في الوقت الضائع وفق تصورات القاهرة.

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

القاهرة – قوبل حديث رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، بشأن عزمه القيام بوساطة بين مصر وإثيوبيا، بارتياح كبير في أديس أبابا، حيث منح الحكومة المزيد من استهلاك الوقت، لأن الرجل ألمح إلى أن دوره يبدأ بعد انتهاء عاصفة كورونا.

وبما أن هذه الجائحة لا يزال توقيت تجاوزها مجهولا عالميا سيتم تعظيم الاستفادة من الجنرال "وقت" كي تتمكن إثيوبيا من الوفاء بالبدء في عملية ملء سد النهضة في يوليو المقبل.

وجاءت الإشارة للوساطة السودانية في سياق مكالمة هاتفية أجراها حمدوك مع ستيف منوشين وزير الخزانة الأميركية، الاثنين، ثمّن فيها الدور الذي لعبته واشنطن الفترة الماضية، بمعنى أن الدور المتوقع للخرطوم قد ينطلق في كثير من قسماته من هذه المحطة وليس بعيدا عنها، وأنه لن يتم طي صفحة الدور الأميركي تماما، لأن واشنطن والبنك الدولي يملكان مقاربة فنية يصعب تجاهلها تتمسك بها مصر، ولم يرفضها السودان، وتتحفظ إثيوبيا على بعض مكوناتها، ما يساعد الخرطوم على تقريب الرؤى أكثر، فالأصل الوصول إلى اتفاق بين الدول الثلاث.

مع ذلك لم يظهر في القاهرة الترحيب الظاهر بوساطة حمدوك، ليس لأنها مرفوضة أو أن هناك تحفظات حولها، بل لأنها جاءت كما تقول دوائر مصرية في الوقت الضائع، وتحمل التفافا على ما تم إنجازه، فرئيس الحكومة وعد بزيارة القاهرة وأديس أبابا دون تحديد وقت لذلك.

وردد قبله الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) نائب رئيس مجلس السيادة حديث الوساطة خلال زيارة قام بها للقاهرة منذ حوالي أسبوعين، ولم تظهر لها بصمات واضحة، ووضع حميدتي الملف في عهدة حمدوك، في إشارة تنطوي على رغبة في رمي كرة اللهب في ملعبه.

وتريد المؤسسة العسكرية في السودان النأي بنفسها عن القضايا الشائكة التي لها امتدادات متشابكة مع الداخل والخارج، وتعكس أزمة سد النهضة هذه المسألة بجلاء، فهي فنية وسياسية ويجب أن تكون في كنف الحكومة المدنية، وتجذب انتباه قطاعات شعبية عدة في الدول الثلاث، ويساعد تحقيق اختراق فيها حمدوك على تأكيد حكمته وحنكته، ما يصب أيضا في صالح مجلس السيادة الذي أوكل إليها المهمة، ويؤدي الفشل إلى التأثير على سمعة الحكومة وحدها، وتبقى المؤسسة العسكرية في السودان بعيدة عن الرذاذ الذي قد تنثره حولها.

وتجد السلطة الانتقالية في السودان نفسها حائرة بين مصر وإثيوبيا، وهي حيرة تكشف عمق المأزق الذي تعيشه الخرطوم في التوجهات بين الشمال والجنوب، أو بين الدائرتين العربية والأفريقية، ففريق يشدها إلى هذا والآخر يجذبها إلى ذاك، وهي معضلة تواجهها الحكومة لتحديد البوصلة الصائبة في السياسة الخارجية، وفرضت عليها التعاطي مع مجموعة من التناقضات، ولا تعرف المدى الزمني للتعافي منها.

ولا توجد مشكلة لدى القاهرة في الجهة السودانية التي تقوم بهذا الدور، لأن المشكلة الحقيقية في الخرطوم ذاتها كطرف أصيل في الأزمة، يريد عدم الخوض في عمق الأزمة إلا من باب الوساطة، وهو الأمر الذي يلغي دوره كشريك أساسي، كان منحازا إلى جانب إثيوبيا، خلال فترة حكم الرئيس عمر البشير، ثم حدثت ارتباكات في هياكل الحكم جعلت الخرطوم تحتفظ لنفسها بمسافة في الملف، لا تنحاز لأي من مصر أو إثيوبيا، وكأن الأزمة لا تعنيها.

> لم يظهر في القاهرة ترحيب بوساطة السودان ليس لأنها مرفوضة بل لأنها جاءت في الوقت الضائع

وبدأت الخرطوم تتخلى عن صمتها وتعود مرة أخرى إلى الانحياز نحو إثيوبيا، حيث أكدت حصيلة الجولات التي عقدت في واشنطن وعواصم الدول الثلاث هذه النتيجة، وتجاهلت الأصوات التي ارتفعت محذرة من كوارث يمكن أن يتسبب فيها السد بالنسبة للسودان، لكن الأصوات المقابلة بدت أكثر وأقوى، ووجدت أصداء في أروقة الحكومة.

ولم تعبأ الحسابات السياسية بما قاله دياب حسين دياب، عضو لجنة الخبراء الدوليين لتقييم سد النهضة، وهو سوداني الجنسية، عندما حذر من العواقب التي يمكن أن يمثلها السد على بلاده، وطالب في حوار نشره موقع جريدة أخبار اليوم السودانية في 29 مارس الماضي، بضرورة تلافي جميع المخاوف، لأن التداعيات كارثية.

ولن يكون دياب أول أو آخر سوداني يلفت الانتباه للجوانب السلبية لسد النهضة، لأن الحكومة تملك دراسات علمية كثيرة أشارت إلى ذلك منذ زمن البشير وتم غضّ الطرف عنها، وظل البعد السياسي متفوقا في التعامل مع معطيات الأزمة، ما يؤدي إلى المزيد من التعقيدات لأي وساطة يقدم عليها السودان.

وتنظر القاهرة للأزمة على أنها قضية فنية بحتة، ولا تحتاج إلى تقديم تنازلات في تفاصيلها العلمية، وتدخلت الولايات المتحدة والبنك الدولي من هذا المنطلق، ولو أن الأمر سياسي فقط لنجحت واشنطن في ممارسة ضغوطها على أي من الطرفين. وكل المغالطات التي يسوقها أحد الأطراف من السهولة الرد عليها فنيا.

في المقابل، تدفع الحكومة السودانية من وراء طرح الوساطة إما إلى نفي تهمة دعم إثيوبيا في موقفها، وإما الرغبة في تعديل رؤيتها بطريقة غير مباشرة، فمن الصعوبة أن تعلن دعمها لأحد الطرفين، وفي كل المرات التي تحدث فيها مسؤولون بالخرطوم لم يظهر صراحة الوقوف في صف أديس أبابا، ربما أدى تعامل السودان السلبي مع قرار جامعة الدول العربية بتأييد موقف مصر في الأزمة الشهر الماضي، إلى تعزيز الإشارات بأن الخرطوم تقف على النقيض من القاهرة.

عند تحليل دور الوسيط في الأدبيات السياسية من الضروري أن يكون غير ذي مصلحة ليتمكن من تسهيل عملية التفاوض وقبول المنطق الذي يطرحه، وإذا كان طرفا لابد أن يوازيه آخر في الجهة المقابلة، ويحصل على موافقة جميع الأطراف.

ولذلك ترى مصادر مصرية أن الطرح السوداني الجديد يفتقد لأبسط قواعد الشروط اللازمة للتدخل في حل الأزمة من باب الوساطة، وتضع مبادرة حمدوك في سياق دبلوماسي هدفه أن الخرطوم لا تحتمل التورط في مناكفات بين مصر وإثيوبيا وتكفيها أزماتها، والتي دفعتها للاستعانة بجنوب السودان لحل معضلة السلام مع الحركات المسلحة.

وتنظر جهات مصرية قريبة من ملف سد النهضة، إلى وساطة حمدوك بحذر شديد، لأنها تفضي إلى إعادة التفاوض على ما تم التفاوض حوله منذ سنوات، وتعيد اختراع العجلة، كما يقولون في القاهرة، وتقلل من أهمية التقدم الذي أحرزته الولايات المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي على مدار ثلاثة أشهر، وتمنح إثيوبيا فرصة جديدة للمناورة والتنصل من أي التزامات قبلت بها في مسودة الاتفاق الأميركية.

كما أنها تصب في صالح الخطاب الإثيوبي الذي بدأ حملة منظمة "لأفرقة" أزمة سد النهضة، وإبعاد الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى من خارج القارة، وإذا فشل حمدوك على الأقل سيكون وضع مسمارا في نعش فكرة الوسيط الدولي أو الطرف الرابع، وحصره في النطاق الإقليمي، وفتح المجال لمزيد من الجدل الشكلي على حساب المضمون، ما يبعد الأنظار عن الخطوات التي تقوم بها الحكومة الإثيوبية لتشييد المحاور الرئيسية في المشروع العملاق.

أديس أبابا تفرض سياسة الأمر الواقع

حرب النفط.. إيران بيد فارغة وأخرى لا شيء فيها

واشنطن – يراهن النظام الإيراني المثقل بالعقوبات الاقتصادية الأميركية وكذلك بتفشي وباء فايروس كورونا الذي شل اقتصاد البلاد وفتك بالآلاف من المواطنين، على وجود متنفس جديد للتموضع مجددا في الخارطة الجيوسياسية، إقليميا ودوليا عبر الاستفادة من حرب أسعار النفط الدائرة بين المملكة العربية السعودية.

وتحاول إيران اختراق الحرب المندلعة مؤخرا بين السعودية وأوبك من جهة وروسيا من جهة أخرى، كون طهران كانت المتضرر الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من العلاقات الوثيقة بين الرياض وموسكو طيلة السنوات الماضية.

ولا تزال حرب أسعار النفط التي تشهدها الأسواق العالمية مستمرة حتى اللحظة، في ظل عدم وجود أي بوادر لانفراج الأزمة وتوصّل طرفي الحرب لاتفاق حول حجم الإنتاج.

وتشير آخر التقارير الصادرة الاثنين، إلى أن أسعار النفط ستظل دون أربعين دولارا للبرميل هذا العام، إذ تقوّض الإجراءات الرامية لوقف الانتشار العالمي فائق السرعة لفايروس كورونا الطلب، في حين يفاقم انهيار اتفاق لأوبك مع تخمة في الإمدادات آخذة في الزيادة.

ويقول أليكس فاتانكا الباحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، إن اندلاع حرب الأسعار بين روسيا والسعودية يعد متنفسا لإيران التي لم تكن مرتاحة بسبب العلاقات الوثيقة التي جمعت موسكو والرياض على امتداد السنوات الأخيرة.

لكنه يستدرك بالقول إن إيران لن تحقق أي فوز جيوسياسي جراء تواصل الخلاف السعودي الروسي، مستدلا بأن طهران طوال تاريخها تعد أكثر طرف يشكك في قدرة موسكو على الوفاء بوعودها الاقتصادية للبلاد.

ويؤكد فاتانكا أن الطرفين سيتمسكان بفكرة الشراكة الاقتصادية، لكنهما سيبقيان منشغلين بمخاوف أكبر، مما سيترك عددا من المشاريع الاقتصادية غير محقق.

وعقدت إيران وروسيا جولة من المحادثات حول تنسيق السياسات النفطية قبل اجتماع أوبك في أوائل مارس. في نفس الوقت، ضاعفت الولايات المتحدة وبريطانيا مشترياتهما من النفط الروسي.

وتُرجع موسكو هذه الخطوة إلى العقوبات الأميركية على إيران وفنزويلا. كما لا يتوفر دليل من شأنه أن يثبت أن وزير النفط الإيراني بيجن زنغنه كان قادرا على التأثير في قرار روسيا في اجتماع أوبك.

وفي السابق، طالبت أوبك وموسكو طهران بخفض إنتاج النفط، ومثّل قرار روسيا بالتخلي عن تخفيضات الإنتاج خسارة لإيران. على الرغم من ذلك، لم تفاجأ طهران.

وانخرطت موسكو في منافسة منفصلة وأكبر لتوسع حصتها في السوق العالمية على حساب السعودية ومصدري النفط الآخرين. ولم تكن إيران عاملا مؤثرا على قرار موسكو، وكان موقف وزير النفط الإيراني من اجتماع أوبك متوقعا حيث قال إنه "كان أسوأ لقاء حضره".

وبعدما فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على طهران في نهاية 2018، تراجعت صادرات النفط الإيرانية من حوالي 2.5 مليون برميل يوميا في أبريل 2018 إلى 250 ألف برميل. ومع حرب أسعار النفط الروسية السعودية، ستجد طهران صعوبة أكبر في بيع النفط حيث سيضطر المصدرون إلى منح تخفيضات كبيرة.

بعيدا عن النفط، انسحبت شركة السكك الحديدية الروسية المملوكة للدولة من مشروع سكك حديدية في إيران بقيمة 1.3 مليار دولار، وكان من المقرر أن يموله الروس بنسبة 85 في المائة.

وتعهدت كل من موسكو وطهران بإقامة طرق تجارية تمر عبر إيران إلى القوقاز وروسيا لضمان خيارات أرخص وأكثر كفاءة في مجال التجارة بين أوروبا وآسيا. وعندما التقى الرئيس الإيراني حسن روحاني بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سبتمبر 2019، ناقشا سبل زيادة التعاون الاقتصادي. وأراد روحاني آنذاك أن يتحقق هذا التعاون لتصبح العلاقات بين البلدين أفضل من أي وقت مضى. لكن، لم يتطور الأمر بطريقة تطبّق فكرة الشراكة الاقتصادية، حيث وعدت موسكو طهران بمشاريع كبرى ولكنها لم تحقق أي شيء.

ويفسر الخبراء أسباب التقدم البطيء في إقامة شراكة اقتصادية متينة بين روسيا وإيران بدوافع تاريخية، خاصة بالعودة إلى طموحات طهران التي تاقت سابقا للانضمام إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي بقيادة روسيا، واتفاقيات المقايضة بالروبل والريال الإيراني بدلا من الدولار، وآلية التحويل المالي المباشر بين البنوك الإيرانية والروسية.

وستبقى المشكلة بين الطرفين مبنية على غياب التوافق الاقتصادي الهيكلي بين روسيا وإيران. وبما أنهما تنتميان إلى الدول المصدرة للطاقة، تَروج الروايات التي تصوّر روسيا كمستفيد رئيسي من العقوبات الأميركية على إيران، حيث استحوذت روسيا على الحصة التي خسرتها إيران بسبب العقوبات الأميركية في سوق النفط.

> طهران طوال تاريخها تعد أكثر طرف يشكك في قدرة موسكو على الوفاء بوعودها الاقتصادية للبلاد

وفي نوفمبر 2017، وقبل بضعة أشهر من إعادة العقوبات المفروضة على إيران مع انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي، وقّعت طهران وموسكو اتفاقية تعاون "استراتيجي" بقيمة 30 مليار دولار في قطاع الطاقة. ودفعت إيران وروسيا إلى جذب بقية المنطقة، بما في ذلك دول القوقاز وآسيا الوسطى، إلى مشروع الطاقة العملاق الذي كان مقررا. وشمل ذلك مصدري الطاقة الآخرين مثل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان ومستوردي الطاقة مثل أرمينيا وتركيا. وتحدث وزير الطاقة الروسي ألكسندر نوفاك، الذي كان من مبعوثي الرئيس بوتين إلى طهران، عن حزمة اقتصادية متفق عليها لمشاريع تتراوح قيمتها بين 35 و40 مليار دولار.

وعكست زيارات كبار الشخصيات في قطاع النفط الروسي إلى طهران بين عامي 2016 و2018 طموحات موسكو في الحفاظ على نفوذها في الاقتصاد الإيراني بمجرد رفع العقوبات.

ويعتقد العديد من الإيرانيين المحبطين أن روسيا أسرعت في الانسحاب من إيران بعد أن أعادت إدارة الرئيس الأميركي فرض العقوبات في نوفمبر 2018. بذلك، تعكس خيبة الأمل الإيرانية من عدم التزام روسيا بشراكة اقتصادية أوثق، فرصا ضائعة أخرى على مستوى التكامل الاقتصادي الإقليمي مع الدول المجاورة في الشمال.